تحديات الأمن العربي في مواجهة إيران وإسرائيل



بقلم:
د. عمرو حمزاوي ○

لم يعد ممكنا التعامل مع أزمات الشرق الأوسط الراهنة باعتبارها سلسلة من المواجهات المنفصلة التي يمكن احتواء كل منها على حدة، أو افتراض أن التهدئة بين بعض الأطراف كافية لإعادة الاستقرار إلى المنطقة.

فالحروب المتعاقبة، والاعتداءات على الدول العربية، ومحاولات فرض الوقائع بالقوة، وتوظيف الميليشيات المسلحة في الصراعات الإقليمية، فضلًا عن تهديد حرية الملاحة في الممرات الدولية، تكشف جميعها عن أزمة أعمق تتعلق بطبيعة النظام الأمني في الشرق الأوسط وبغياب قواعد ملزمة تحكم سلوك دوله.

ومن ثم، فإن التحدي المطروح أمام العرب اليوم لا يقتصر على كيفية التعامل مع السلوك الإيراني المزعزع للاستقرار، بل يمتد أيضا إلى السياسات الإسرائيلية القائمة على استخدام القوة العسكرية وتوسيع نطاق العمليات الحربية وفرض معادلات أمنية وسياسية أحادية على الجوار العربي.

إن إدراك هذه الحقيقة يقتضي تجاوز التصورات التي تختزل أمن الشرق الأوسط في مواجهة عربية إيرانية، أو تفترض أن التقارب مع إسرائيل يمكن أن يوفر بديلًا عن معالجة مصادر التهديد الأخرى. فالأمن العربي لا يمكن أن يقوم على تجاهل المخاطر التي تمثلها إيران، كما لا يمكن أن يستقر من خلال التسليم بحرية إسرائيل في استخدام القوة ضد الدول والمجتمعات العربية أو فرض رؤيتها للأمن الإقليمي.

وما تحتاج إليه الدول العربية هو بلورة مفهوم مستقل لأمنها القومي، يستند إلى حماية السيادة ووحدة الدول وحرمة أراضيها، ويواجه الاعتداءات بصرف النظر عن هوية مرتكبيها، ويجمع بين بناء القدرة على الردع والعمل على إنشاء ترتيبات للأمن الجماعي تحول دون تكرار الحروب.

لقد أسهم السلوك الإيراني خلال السنوات الأخيرة في تقويض الثقة بين طهران وجوارها العربي المباشر. فالاعتداءات التي طالت دول الخليج، والتعامل مع مضيق هرمز باعتباره أداة ضغط يمكن استخدامها لفرض الإرادة الإيرانية، واستمرار دعم جماعات مسلحة تتدخل في شؤون الدول العربية أو تهدد أمنها، كلها عوامل تجعل من الصعب استعادة علاقات طبيعية بين إيران وجيرانها من دون تغيير ملموس في السياسات الإيرانية. فمضيق هرمز ممر دولي لا يجوز إخضاع حرية الملاحة فيه للحسابات السياسية لدولة واحدة، كما أن أمن السعودية ودول الخليج لا يمكن أن يظل رهينة للتهديدات التي تمارسها جماعات مسلحة مرتبطة بإيران أو تتحرك في إطار حساباتها الإقليمية.

لكن الاعتراف بهذه المخاطر لا ينبغي أن يقود إلى إغفال الوجه الآخر للأزمة. فإسرائيل بدورها تتعامل مع التفوق العسكري واستخدام القوة باعتبارهما وسيلتين أساسيتين لإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بها. وقد أظهرت الحروب في غزة ولبنان، والعمليات العسكرية التي امتدت إلى ساحات إقليمية أخرى، أن إسرائيل لا تكتفي بالدفاع عن أراضيها في مواجهة التهديدات، بل تسعى أيضا إلى فرض وقائع ميدانية وسياسية تتجاوز حدود المواجهة المباشرة. ويضاف إلى ذلك استمرار الاحتلال وغياب تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، بما يبقي أحد أهم مصادر الصراع مفتوحا ويحول دون بناء علاقات إقليمية مستقرة على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق والمصالح.

ولا يعني وضع إيران وإسرائيل في معادلة واحدة تجاهل الفروق بين سياساتهما أو مساواة كل أفعالهما من الناحية القانونية والسياسية. فلكل دولة أدواتها وحساباتها ومسؤولياتها، ويتعين تقييم كل اعتداء وفق وقائعه والقواعد الدولية المنطبقة عليه. غير أن المنظور العربي للأمن لا يمكن أن يسمح لأي طرف، إيرانيًا كان أو إسرائيليًا، باحتكار تعريف التهديدات وتحديد الوسائل المقبولة لمواجهتها. فالمشكلة الجوهرية هي غياب قواعد إقليمية ملزمة تمنع استخدام القوة لفرض الإرادة، وتحول دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتضمن احترام السيادة وحرية الملاحة وحقوق الشعوب.

ومن هنا تبرز ضرورة انتقال العرب من الاعتماد على الوساطة وحدها إلى الجمع بينها وبين الردع. لقد أظهرت تجارب التهدئة أن الحوار يمكن أن يفتح مساحات لتخفيف التوتر، كما حدث مع استئناف العلاقات السعودية الإيرانية عام 2023، لكنه لا يستطيع وحده تغيير حسابات الأطراف التي تعتقد أن استخدام القوة أو التهديد بها سيحقق لها مكاسب أكبر من التفاوض. وبالمثل، فإن مسارات التطبيع أو التفاهمات الأمنية مع إسرائيل لا تضمن بذاتها احترام المصالح العربية، إذا لم تقترن بالتزامات واضحة بشأن عدم الاعتداء، واحترام سيادة الدول، وإنهاء الاحتلال، وتسوية القضية الفلسطينية.

فالردع المطلوب عربيًا ليس دعوة إلى حرب مفتوحة مع إيران أو إسرائيل، ولا مشروعًا لبناء محور عسكري مغلق يستهدف دولة بعينها. إنه قدرة جماعية على منع الاعتداءات، وحماية الأراضي والمنشآت الحيوية والممرات البحرية، ورفع كلفة اللجوء إلى القوة، وتأكيد أن الدول العربية ليست ساحات مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية، وكلما امتلك العرب أدوات أكثر فاعلية للتنسيق الدفاعي، أصبحوا أقدر على التفاوض من موقع أكثر توازنًا، وأقل تعرضًا لضغوط القوى الإقليمية والدولية.

وتكتسب في هذا السياق التفاهمات الدفاعية بين السعودية وتركيا وباكستان أهمية تتجاوز أطرافها المباشرة. فالتعاون بين هذه الدول يفتح المجال أمام توزيع أوسع لمسؤولية حماية الأمن الإقليمي، ويحد من الاعتماد الحصري على الضمانات الأمريكية. غير أن قيمة هذه التفاهمات لن تتحدد بمجرد إعلان الالتزامات الدفاعية، وإنما بقدرتها على تطوير آليات للتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق العسكري وحماية المجالين الجوي والبحري، وبمدى التزامها بأهداف دفاعية واضحة لا تقود إلى توسيع الصراع. والأهم أن تكون هذه الترتيبات جزءا من رؤية عربية وإقليمية أوسع، لا بديلا عن العمل العربي المشترك.

وتتحمل مصر والسعودية مسؤولية خاصة في بلورة هذه الرؤية. فالسعودية، بحكم موقعها وثقلها في الخليج والعالم العربي والإسلامي، معنية بمباشرة ببناء قدرة إقليمية تمنع تكرار الاعتداءات على أراضيها وتحمي أمن الممرات البحرية المحيطة بها. أما مصر، فإن أمن الخليج والبحر الأحمر وحرية الملاحة في قناة السويس ترتبط جميعها ارتباطا مباشرا بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. ولذلك فإن دعم القاهرة لأمن السعودية في مواجهة الاعتداءات الحوثية لا ينبغي النظر إليه باعتباره استجابة ظرفية، بل تعبيرا عن ضرورة بناء مسؤولية عربية مشتركة عن حماية الدول والممرات الحيوية.

ويمكن لهذا التعاون المصري السعودي أن يشكل نواة لتحرك عربي أوسع، يتضمن تنسيق القدرات الدفاعية، وتطوير وسائل الإنذار المبكر، وحماية المنشآت الاستراتيجية، وتعزيز أمن البحر الأحمر من باب المندب إلى قناة السويس.

كما ينبغي أن يمتد إلى بلورة قواعد سياسية مشتركة للتعامل مع الاعتداءات الإسرائيلية والإيرانية، بما يمنع ازدواجية المعايير في تعريف الأمن العربي، ويحفظ للدول العربية حقها في اتخاذ المواقف المناسبة وفق القانون الدولي ومصالحها الوطنية.

لكن الردع الجماعي، مهما بلغت أهميته، لن يكون كافيًا إذا لم يقترن بمشروع للأمن الجماعي. فالمنطقة تحتاج إلى عملية سياسية إقليمية تتوافق فيها الدول على مبادئ واضحة: عدم الاعتداء، واحترام السيادة ووحدة الأراضي، ومنع استخدام الميليشيات لتهديد الدول الأخرى، وضمان حرية الملاحة، والامتناع عن فرض الوقائع بالقوة.

في الحالة الإسرائيلية، لا يمكن فصل أي ترتيب أمني مستدام عن القضية الفلسطينية. فالأمن الذي يُبنى على استمرار الاحتلال، وإنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية، والاعتماد المتكرر على القوة العسكرية، سيظل أمنا هشا، حتى لو أبرمت إسرائيل تفاهمات ثنائية مع بعض الدول العربية. وفي الحالة الإيرانية، لا يمكن الحديث عن استعادة الثقة من دون وقف الاعتداءات واحترام حرية الملاحة والتوقف عن استخدام الجماعات المسلحة لتهديد أمن الجوار العربي. وبذلك تصبح قواعد الأمن الجماعي إطارًا لمساءلة جميع الأطراف عن سلوكها، لا وسيلة لمنح أي منها شرعية مجانية أو إعفاءها من التزاماته.

إن مسؤولية العرب اليوم هي الانتقال من إدارة الأزمات إلى المشاركة الفاعلة في صياغة قواعد النظام الإقليمي. فلا الوساطة وحدها تحمي الدول من الاعتداءات المتكررة، ولا الردع العسكري وحده يضمن سلامًا مستدامًا. المطلوب هو الجمع بين قدرة دفاعية جماعية تحمي المصالح العربية، ودبلوماسية نشطة تفتح أبواب التفاوض، ومشروع سياسي يضع قيودًا على استخدام القوة ويضمن احترام الحقوق والسيادة.

وعلى مصر والسعودية أن تقودا هذا التحرك انطلاقًا من إدراك أن الأمن العربي لا يتحقق بمواجهة إيران وحدها، ولا بالتكيف مع السياسات الإسرائيلية، ولا بالاعتماد على المظلة الأمريكية بمفردها، إنه يتطلب بناء قدرة عربية مستقلة على الردع، وشبكة من الشراكات الإقليمية والدولية، ومسارا للأمن الجماعي يضع إيران وإسرائيل وسائر دول المنطقة أمام القواعد نفسها. فالمعيار الذي ينبغي أن يحكم العلاقات الإقليمية ليس هوية الدولة أو تحالفاتها، وإنما احترامها سيادة الآخرين وامتناعها عن الاعتداء والتزامها بالقانون الدولي.

وعندئذ فقط يمكن الانتقال من توازنات القوة المتقلبة إلى نظام إقليمي أكثر استقرارا، لا يُترك فيه الأمن العربي رهينة لقرارات طهران أو تل أبيب أو واشنطن، بل يصبح ثمرة قدرة عربية على حماية المصالح، وفرض احترام السيادة، والتفاوض من موقع القوة، والمشاركة في بناء أمن جماعي لا يستثني أحدًا ولا يمنح أحدًا حق فرض إرادته على الآخرين.

○ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة

فاجعة الكرك ومخاطر استمرار فكر المتطرفين



بقلم:
د. رضوان السيد ○

تحفل ذاكرة مدينة الكرك في الأردن بالوقائع مع التطرف والإرهاب. فالطيار الكساسبة الذي أحرقه تنظيم «داعش» منها. والعصابة التي اعتصمت بقلعة الكرك عام 2016 وقتلت خمسة عشر من رجال الأمن هي من المحافظة أيضًا.

لقد نشب أخيراً جدالٌ بين السلطات في سوريا والأردن، ربما استناداً إلى شكوك أردنية في تأثيرات داعشية آتية من سوريا على خلية قرية «الجديدة» بالكرك. بيد أن التأثيرات وإن كانت ممكنة لا ينبغي أن تصرف انتباهنا عن أن التطرف العنيف صار ظاهرةً في عدد كبير من مجتمعاتنا منذ عقود عدة، وماً عادً يمكن التعزّي في الواقعات المؤسفة بأي بلد من بلداننا أنها مستوردةٌ من بلد آخر أوً أنها مؤامرةٌ مدبَّرة من جهاتٍ أجنبيةٍ على البلاد والعباد!

إنّ أصل الداء في خلية الكرك آت أساساً من أفكار مزروعةٍ صارت اعتقادات تتجذر معها كراهية الآخر المختلفً ديناً أوً جنسيةً أو ثقافةً وتوجهات. وهي «ثقافة» جديدةٌ نسبياً فعمرها عقود عدة ناجمة في الأصل من الخوف على الهوية من الغريب الغربي. وقد مرت بمراحل عدة: مرحلة الدعوة إلى الإصلاح، ومرحلة السعي إلى التقدم لتجاوز الانحطاط بالمعنى الغربي، فمرحلة التحزب لحفظ الهوية أو استعادتها، ومرحلة الهوية الثائرة لتخريب العالم! ونحن في السنوات الأخيرة في مرحلة الانكماش والانعزال واليأس الذي يخالطه العنف.

لا حاجة إلى تفصيل أفكار وآليات تلك المراحل. بيد أنه في مرحلة الثوران واجهت التنظيمات العنيفة كما هو معروف حملةً عالمية شاركت فيها الدول العربية فضربت تلك التنظيمات ضربات هائلة شرذمت صفوفها وكسرت دعواها الإرهابية باسم الدين. ولذلك؛ كان لا بد للمتشددين أن يغيروا أساليبهم في العمل من دون أن يتغيروا(!). فالمعلّمون والمرشدون مستمرون، وما عاد الاستنفار التنظيمي ممكناً دائما؛ ولذلك اللجوء إلى الاستتار أفراداً وجماعات صغيرة. لكنّ مرحلة الاستتار (المتوترة والثأرية) ما أدّت إلى الاختلاف في الأسلوب فقط، بل في الاستهداف أيضاً. وأنواع الاستهداف تصل خلال العقود الماضية إلى أربعة: الاستهداف العالمي، وهو لم يعد ممكناً بسبب الضربات وإجراءات الاحتراز- والنوع الثاني الهروب والانتقال، وهو الذي يحدث بالذهاب والتسلق على تنظيمات أخرى في غرب إفريقيا وفي غيرها- والنوع الثالث توسيع التحالف مع الحوثيين باليمن وبشرق إفريقيا مع «حركة الشباب» الصومالية - والنوع الرابع هو الخلايا المنعزلة والتي تتصرف من دون أوامر مباشرة وتجاه أهداف قريبة مثل السلطات ومثل المسيحيين.

ومع تغير صنوف الاستهداف تغير بالطبع المستهدَفون. وعلى سبيل التذكير، فإن أسامة بن لادن أعلن عام 1998 تحالفا لمواجهة النصارى واليهود. لكنه في مصطلحه التراثي كان يقصد الأجواء العالمية، والتي واجهها فيما بعد في أمريكا وأوروبا وفي إحدى الهجمات الكبرى على سفارة بإفريقيا. لقد تضاءلت الآفاق وتراجعت وصارت حسب القدرات وليس حسب الأهداف الاستراتيجية. وهي عندما تراجعت عادت إلى أصلها القريب: أجهزة السلطة، والمختلفين في المجتمعات.

التطرف مرضٌ عياء ناجمٌ عن التعرض طويلاً لتعليم وتلقين التشدد وتصورات أعداء الدين في القريب والبعيد.

ويريد بعض الذين ينشطون على وسائل التواصل ربط حَدَث الكرك بالحروب على غزة وفلسطين بحجة السخط والاستنزاف. ولا شيء أبعد عن الحقيقة من هذه الخواطر. فلا «القاعدة» و«داعش» ولا المتشددين الآخرين لهم علاقة بفلسطين أو أنهم قاموا أو حاولوا القيام بعملية من عملياتهم الانتحارية في الأراضي المحتلة منذ بدايات إرهابهم في الدواخل في سبعينيات القرن الماضي!

لا ينبغي أن نظلّ على الاعتقاد أنها ظاهرةٌ عابرةٌ وتنتهي. إنها مرضٌ داخَلَ الإسلام من خلال التعليم المتشدد في بيئات وبيئات. وهو تلقينٌ لا يزال مستمراً ولا بد من الاستمرار في مكافحته.

ويمكن القول إنه نوعٌ من الضعف في المناعة، ما كان معروفاً ولا معهوداً لا في نصوصنا ولا في عيشنا التاريخي أو الحديث. وضعف المناعة يعني قابلية الاستخدام والاستعمال والاستغلال للدين؛ وكلّ ذلك ظاهرٌ في مجتمعاتنا بأشكال مختلفة ويجد له أنصاراً وإن كان الأغلب الميل إلى الانعزال والانكماش في الحياة الأسرية وعليها وممارسة العنف ضدّ الآخر القريب أو السلطات. هي النفسيات المريضة المنتقمة ممن تعتقدهم خارجين على الدين وإن كانوا إخوانهم أو أزواجهم أو أولادهم!

قبل ذلك وبعده، ماذا نقول بالفعل لمواطنينا المسيحيين الذين نزل بهم هذا الجرح الغائر، وماذا نقول لشباننا الذين يعيّروننا بكلام ترامب أننا المهاجرون المخربون، وبكلام رامسفيلد قبل رُبع قرن عن اختطاف الإسلام من المتطرفين، وإرادة الأمريكيين الطيبين مساعدتنا نحن «المعتدلين» على استعادة الإسلام!

○ كاتب ومفكر لبناني

الانتخابات وانهيار معسكر السلام في إسرائيل

بقلم:
محمد ياغي ○

هل كان من مصلحة الشعب الفلسطيني خسارة معسكر نتنياهو للانتخابات وفوز ائتلاف آيزنكوت؟ شخصيا، لا أعتقد ذلك للعديد من الأسباب، لعل أهمها أننا نتحدث عن مجتمع إسرائيلي تحولت غالبيته العظمى إلى التطرف والعنصرية، وبالتالي لا يوجد ما يمكن الاستناد إليه للقول إن وضع الفلسطينيين كان سيكون أفضل فيما لو نجح ائتلاف آيزنكوت في الانتخابات.

معسكر آيزنكوت يتوحد حول هدف الإطاحة بنتنياهو من السلطة وتنفيذ خطة ترامب لغزة، لكن فيما عدا ذلك، لا توجد فروق جوهرية بين ما يطرحه هذا المعسكر وما يريده نتنياهو.

حزب «إسرائيل بيتنا» (ليبرمان)، يرفض قيام دولة فلسطينية، ويدعو إلى ضم المنطقة C من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وإلى نقل إدارة الأجزاء الأخرى من الضفة إلى الأردن.

وفي لبنان، يدعو إلى عمليات استباقية ضد حزب الله. وفي سورية، ينظر إلى النظام الجديد باعتباره تهديداً أمنياً يوجب سياسة ردع هجومية. أما تجاه إيران فهو يتبنى موقفاً يدعو صراحة إلى إسقاط النظام، ولا يستبعد استهداف منشآت استراتيجية واقتصادية مدنية لتحقيق ذلك. أما نفتالي بينيت، فهو يتبنى مقاربة أمنية ترفض إقامة دولة فلسطينية أو الانسحاب من مناطق يعتبرها ضرورية لأمن إسرائيل.

وهو يدعم استمرار الاستيطان في الضفة الغربية، مع الحفاظ على السيطرة الأمنية الإسرائيلية عليها. أما في لبنان، فهو يدعو إلى استمرار السيطرة على المنطقة «الأمنية» التي أقامتها إسرائيل فيها، ويطرح تحميل إيران المسؤولية المباشرة عن هجمات حزب الله والرد عليها داخل الأراضي الإيرانية. وفي سورية، يؤيد الإبقاء على المنطقة العازلة إلى حين ضمان ترتيبات أمنية مقبولة لإسرائيل.

وفي الملف الإيراني، يدعم الضغط العسكري والاقتصادي لمنع إيران من امتلاك قدرات تهدد إسرائيل. ولا يختلف يائير لابيد عنه كثيراً، فهو يتبنى مقاربة تجمع بين الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي وإعطاء دور أكبر للدبلوماسية والتحالفات الدولية. وهو يعارض إقامة دولة فلسطينية أو الاعتراف الدولي بها «في الظروف الحالية». ورغم معارضته لعنف المستوطنين والخطوات الاستيطانية التي تقوض فرص التسوية، فإنه لا يدعو إلى وقف الاستيطان.

أما في لبنان، فيدعم العمليات العسكرية ضد حزب الله، مع التركيز على تحويل نتائجها إلى ترتيبات أمنية ودبلوماسية (تطبيع مع لبنان). وفي سورية، يعطي أهمية للتفاهمات الأمنية مع حكومة الشرع، لكنه لا يتعهد بالانسحاب من الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

وفي إيران، يؤيد استخدام العمل العسكري لمنع «التهديد النووي»، مع التشديد على القيام بذلك مع الولايات المتحدة. أما كبيرهم، غادي آيزنكوت، فهو يتبنى مقاربة أمنية تقوم على الجمع بين القوة العسكرية والترتيبات السياسية والدبلوماسية. وهو يرفض إقامة دولة فلسطينية، ويعارض بعض مشاريع التوسع الاستيطاني مثل E1، لكنه يؤيد الاستيطان عموماً في الضفة.

وهو لا يريد أن يدير الجيش الإسرائيلي الضفة، ويريدها أن تبقى في يد الإدارة المدنية الإسرائيلية. أما في لبنان، فهو يدعم استمرار احتلال ما يسميه المنطقة الأمنية، مع إعطاء دور للولايات المتحدة وفرنسا لإدخال لبنان في دائرة التطبيع مع إسرائيل.

وفي سورية، يؤيد التفاوض على ترتيبات أمنية جديدة تستند إلى اتفاق فصل القوات لعام 1974، لكن التفاوض لا يعني الانسحاب من الأراضي التي تم احتلالها فيها. وفي إيران، يؤيد استخدام الضغط العسكري والاستخباراتي إلى جانب اتفاق قابل للتحقق يمنع إيران من تطوير «السلاح النووي».

وإذا نظرنا إلى الحزب اليساري الوحيد في ائتلاف آيزنكوت، حزب الديمقراطيين بقيادة يائير غولان، نجد أن هناك فروقاً حقيقية بينه وبين الأطراف التي يتحالف معها، لكنها فوارق لا تدعو إلى الأمل كثيراً. الحزب، مثلاً، يرفض ضم الضفة الغربية على عكس حلفائه، لكنه لا يؤيد قيام دولة فلسطينية، بل يدعو إلى الانفصال عن الفلسطينيين.

وهو يرفض إقامة البؤر الاستيطانية الجديدة في الضفة، التي كانت سابقاً غير شرعية وفق القانون الإسرائيلي، لكنه لا يدعو إلى وقف الاستيطان. وهو يؤيد استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية على غور الأردن والمناطق الاستراتيجية في الضفة.

أما في لبنان، فهو يؤيد اتفاقاً أمنياً يضمن إبعاد حزب الله عن الحدود الشمالية لإسرائيل وانتشار الجيش اللبناني وقوات دولية فيها، مع إبقاء الجيش الإسرائيلي في المواقع المرتفعة والاحتفاظ بحرية العمل العسكري. وفي سورية، يدعو إلى اتفاق أمني يضمن استقرار الحدود ويقلص الحاجة إلى استمرار الاحتلال العسكري المباشر. وفي إيران، يؤيد منعها من امتلاك سلاح نووي من خلال اتفاق جديد يخضع لرقابة صارمة، مع الإبقاء على الخيار العسكري مفتوحاً بشرط تنسيقه مع الولايات المتحدة.

الخلاصة أنه لا يوجد سبب يدعو الفلسطينيين أو اللبنانيين أو السوريين أو الإيرانيين إلى الاحتفال فيما لو نجح ائتلاف آيزنكوت في تشكيل الحكومة الجديدة، بل عليهم أن يتوقعوا استمرار السياسات الإسرائيلية نفسها، وإن اختلفت الأساليب والأدوات المستخدمة لتنفيذها.

بل إن استمرار معسكر نتنياهو في الحكم قد يكون أفضل للفلسطينيين لأسباب عدة، أهمها أن نجاح آيزنكوت في تولي السلطة لا يشكل فرصة تستحق الاحتفاء بها. لكن الأهم من ذلك أن توليه الحكم يصعب على الفلسطينيين حشد التأييد الدولي في مواجهة إسرائيل، خصوصاً في ظل تردد المجتمع الدولي في فرض عقوبات على دولة الاحتلال رغم الجرائم التي ترتكبها.

فوجود آيزنكوت في السلطة سيمنح الدول الغربية، التي تحمل نتنياهو وبن غفير وسموتريتش مسؤولية ما يجري في الضفة الغربية وغزة، فرصة للفصل بين «الدولة» ومن يتولى إدارتها.

بمعنى آخر، فإن تولي آيزنكوت الحكم سيسمح لهذه الدول بالقول إن دولة الاحتلال «عادت إلى رشدها»، رغم أن سياسات معسكره لا تختلف جوهرياً عن سياسات نتنياهو.

أما نتنياهو ومعسكره، فقد أصبحا عبئاً على صورة إسرائيل عالمياً. فنتنياهو مطلوب للمحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب، بينما يخضع حليفاه، بن غفير وسموتريتش، لعقوبات في عدد من الدول الأوروبية، ولا يستطيعان التجول فيها.

باختصار، قد يخلق استمرار نتنياهو في الحكم فرصة لتعزيز عزلة إسرائيل دولياً، وهو ما قد يتيح المجال لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وثقافية عليها، بهدف إنهاء الاحتلال والفصل العنصري، بدلاً من منحها فرصة جديدة لتحسين صورتها الدولية من خلال تغيير الحكومة دون تغيير سياساتها.

○ كاتب من فلسطين

دور الأمريكيين العرب في انتخابات الكونجرس 2026



بقلم:
د. جيمس زغبي ○

في انتخابات الكونجرس اليوم، ينتظر أن يصوّت الأمريكيون العرب بأغلبية ساحقة لصالح «الديمقراطيين»، مقارنة بـ«الجمهوريين»، في سباقات مجلس الشيوخ والكونجرس في جميع أنحاء البلاد، حيث تبلغ نسبة التأييد الفعلية 59% لـ«الديمقراطيين»، مقابل 26% فقط لـ«الجمهوريين». ويُعد هذا التحول الكبير نحو الحزب «الديمقراطي» إحدى نتائج أحدث استطلاع للرأي بين الناخبين الأمريكيين العرب، بتكليف من المعهد العربي الأمريكي وأجرته مؤسسة «جون زغبي ستراتيجيز».

ويُجري المعهد العربي الأمريكي ومؤسسة «جون زغبي ستراتيجيز» استطلاعات للرأي بين الناخبين الأمريكيين العرب لأكثر من ثلاثة عقود، وخلال هذه الفترة، فضّل أبناء الجالية الحزب «الديمقراطي»، ولو بفارق ضئيل. لكن حرب العراق والسياسات القمعية واسعة النطاق التي انتهجتها إدارة بوش ضد الأمريكيين العرب والمسلمين والمهاجرين، غيّرت المواقف تجاه الحزبين ومرشحيهما تغييراً كبيراً، حتى أصبح الأمريكيون العرب، على مدى أكثر من 15 عاماً، يصوّتون للحزب «الديمقراطي» بنسبة اثنين إلى واحد.

وقد تغيّر هذا الوضع في عام 2024 نتيجة لإذعان إدارة بايدن للحرب الإسرائيلية على غزة، بل ودعمها الصريح لها أحياناً. فقد أثار تواطؤ «الديمقراطيين» في تلك الحرب غضباً عارماً داخل هذا المجتمع، مما أدى إلى تراجع التأييد لهم، في حين ارتفعت نسب التأييد للجمهوريين. ورغم احتفاظ «الديمقراطيين» بالأفضلية، فإن عدداً كبيراً من الأمريكيين العرب اختاروا التصويت لمرشحي أحزاب ثالثة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر، بينما امتنع كثيرون آخرون عن التصويت تماماً.

فما الذي يفسر هذا التحول مجدداً نحو مرشحي الحزب «الديمقراطي» في عام 2026؟ يشير استطلاع المعهد العربي الأمريكي ومؤسسة «جون زغبي ستراتيجيز» إلى عدة عوامل، يأتي في مقدمتها سياسات الرئيس ترامب وتصرفاته. إذ يقول 82% من الأمريكيين العرب إنهم عانوا شخصياً من ضائقة اقتصادية بسبب ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وفواتير المرافق والمواد الغذائية وأسعار الوقود.

كما يؤكد 90% أن الحرب في غزة لا تزال عاملاً مهماً في تحديد تصويتهم، وستظل كذلك عندما يختارون مرشحاً رئاسياً في عام 2028. ويقول أكثر من ثلثيهم إنهم تعرّضوا للتمييز بسبب أصولهم، فيما يخشى عدد أكبر أن تتفاقم هذه الظاهرة مستقبلاً. وفي هذا السياق، لم يؤدِّ الهجوم المعادي للمسلمين الذي شنه الرئيس ترامب على عبدالرحمن السيد، المرشح «الديمقراطي» العربي الأمريكي لعضوية مجلس الشيوخ في ولاية ميشيجان، إلا إلى صبّ مزيد من الزيت على نيران الكراهية الخطيرة.

وأخيراً، من المهم الإشارة إلى أن استطلاعاتنا، التي تعود إلى دراسة صدرت عام 2001 بعنوان «ما الذي يفكر فيه الناخبون المنتمون إلى الأقليات العرقية حقاً»، أظهرت أن الأمريكيين العرب، شأنهم شأن جماعات المهاجرين الأخرى المنتمية إلى أقليات عرقية، يتبنون مواقف معتدلة إزاء بعض القضايا الثقافية، لكنهم يميلون إلى الليبرالية بدرجة كبيرة عند تناول السياسات الاقتصادية والحكومية. ويؤكد الاستطلاع الأخير للمعهد العربي الأميركي ومؤسسة جون زغبي ستراتيجيز هذه النتيجة، إذ يقول 56% من الأميركيين العرب إنهم أقرب إلى المواقف الاجتماعية والاقتصادية للحزب «الديمقراطي»، مقابل 28% فقط يشعرون بأنهم أقرب إلى الحزب «الجمهوري».

وعند سؤالهم عن توجهاتهم السياسية، على طيف يمتد من «الجمهوريين» المؤيدين لشعار «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» (ماجا)» في اليمين، وصولاً إلى «الاشتراكيين الديمقراطيين» في اليسار، أشار 18% فقط إلى تبنّي توجُّه أيديولوجي يميني، مقابل 47% يتبنون توجهاً يسارياً، في حين وصف 31% أنفسهم بأنهم معتدلون.

ومن اللافت للنظر في نتائج هذا الاستطلاع هو مدى التقارب في وجهات النظر بين المكونات المتنوعة داخل هذا المجتمع. فرغم وجود تباينات مفهومة في الإجابات عن بعض الأسئلة، فإن أهم المجموعات الفرعية داخل الجالية، سواء بحسب الانتماء الديني، مسيحيون أو مسلمون، أو بلد المنشأ، أو ما إذا كان أفرادها مهاجرين أم مولودين في الولايات المتحدة، تشترك جميعها في القلق إزاء الوضع الاقتصادي، والحرب في غزة، والخوف من التمييز الناجم عن خطاب الكراهية المعادي للمسلمين والعرب الذي تشهده هذه الانتخابات.

وقد تعصف الصراعات الطائفية والقومية بدول ومناطق في أنحاء الشرق الأوسط، لكن الأمريكيين العرب وجدوا طريقهم إلى التكاتف حول تراثهم المشترك والقضايا التي تشغلهم. وهذا التقارب هو حجر الزاوية في بناء الجالية.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي